



## مسوده تقرير مراجعة منتصف الفترة للقطاع

القطاع : الأمن الغذائي  
الفترة المشمولة بالتقرير : 1 كانون الثاني 2008 - 31 آذار 2009

(أ) التقييم الاجمالي للتقدم المحرز في حصيله عمل الفريق القطري لمنظمات الامم المتحدة

حصيله عمل الفريق القطري لمنظمات الامم المتحدة			
* تشمل حصيله عمل الفريق القطري كما وردت في جدول نتائج "فريق حصيله القطاع"			
المؤشرات المقترحة	خط البداية	الهدف	الوضع كما في اذار 2009
..... *			
..... *			
..... *			

**تحليل سردي للتقدم المحرز:**

ان سوء التغذية في العراق شائع بين الأجيال ويؤثر في العديد من النساء والأطفال ومعدلات سوء التغذية بين الأطفال دون سن 5 سنوات ، على الرغم من تحسنها ، تبقى مصدر قلق بالغ . ووفقا لتقرير CFSVA 2008 ، فان التقرم بين الأطفال دون سن الخامسة يقدر بنحو 21.4 في المئة والهزال بنحو 4.7 في المئة . ان 9.1 ٪ من هذه الفئة السكانية تعاني من نقص الوزن.

(ب) تقييم التقدم المحرز في تحقيق نتائج القطاع

حصيله عمل قطاع 1			
وتشمل حصيله عمل القطاع كما وردت في جدول نتائج "فريق حصيله القطاع" : تحسن حالة الأمن الغذائي للفئات الضعيفة/المعرضة للادى.			
مؤشرات النتائج (كما وردت في جدول "فريق حصيله القطاع")	خط البداية	الهدف	الوضع كما في اذار 2009
* 1.1.1 عدد المستهدفين من المهجرين داخل البلد الذين يتلقون المساعدات الغذائية لتغطية الفجوة	0	750,000 شخص	667,416
* 1.1.2 كمية المواد الغذائية التي وزعت في اطار المساعدات الغذائية للمهجرين داخل البلد	0	69,750 طن متري	36,980 طن متري

			لتغطية الفجوة
50%	51%		1.1.3* النسبة المئوية النساء والفتيات المهجرين داخل البلد اللواتي يتلقين المساعدات الغذائية لتغطية الفجوة
5%	8%	9%	1.2.1* النسبة المئوية للاطفال الذين تقل اعمارهم عن الخامسة والذين يعانون من سوء التغذية الحاد
			*

### تحليل سردي للتقدم المحرز:

ان حالة تداعي الامن الغذائي قد تحسنت بشكل كبير ، حيث هبطت من 15،4% الى 3،1% من عدد السكان ، كما تحسنت حالة التغذية كثيرا . خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 36.980 طن متري من الأغذية إلى 667.416 مستفيدا من المهجرين داخل البلد ، في حين وزعت المنظمة الدولية للهجرة لمرة واحدة كمية 1879.4 طن متري من المواد الغذائية الى المستفيدين من المهجرين داخل البلد . اضافة لذلك قامت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بتوفير مساعدات غذائية الى 85،267 شخصا ضمن اطار برنامج ERF.

المؤشرات المقترحة للنتائج	خط البداية	الهدف	الوضع كما في اذار 2009
* جديد - مجموعات اضافية عرفت كمجموعات ضعيفة/معرضة للاذى ، تشمل اطفال المدارس الضعفاء/المعرضون للاذى الذين يتلقون مساعدة غذائية	مجموعات قدمت لها الخدمة كما في نهاية الربع الاول من عام 2009	396،000 مهجر داخل البلد؛ 576،800 شخص ضعيف/معرض للاذى؛ 172،000 تلميذ مدارس ابتدائية	هذا المكون بدأ في الربع الثاني من عام 2009
* جديد 1.1.2 كمية المواد الغذائية الموزعة للمجموعات الضعيفة/المعرضة للاذى	طن متري من الاغذية وزعت على المستفيدين كما في نهاية الربع الاول من عام 2009	37،840 طن متري	هذا المكون بدأ في الربع الثاني من عام 2009

### حصيلة عمل قطاع 2

وتشمل حصيلة عمل القطاع كما وردت في جدول نتائج "فريق حصيلة القطاع" : ان الحكومة العراقية لديها القدرة اللازمة لانشاء وادارة برامج وطنية للمساعدات الغذائية والحد من الجوع

مؤشرات النتائج (كما وردت في جدول "فريق حصيلة القطاع")	خط البداية	الهدف	الوضع كما في اذار 2009
* 2.1.1 عدد الوحدات المعززة للامن الغذائي	1	18	18

18	18	0	* 2.1.2 نظام البطاقة التموينية يتضمن مكون "نوع المستفيد" كونه (ذكر/انثى) وهو مقام ومعمول به في كل محافظة
450	450	350	* 2.1.3 عدد موظفي وحدات الامن الغذائي المدربين لتولي مهام تقييم الامن الغذائي ، باستخدام نهج نوعي للمستفيدين (كون المستفيد ذكر/انثى)
نعم	نعم	كلا	* 2.2.1 خطة طوارئ تراجع بالتنسيق مع الحكومة العراقية والسلطات المحلية
100% من الاحتياجات	100% من الاحتياجات	0	* 2.2.2 كمية المواد الغذائية المسلمة استجابة لحالات لطوارئ
0 ، النشاط تحت المراجعة مع نظراء الحكومة العراقية	حسب الحاجة المحددة	0	* 2.3.1 عدد موظفي وزارة التجارة الجدد المدربين على ادارة سلسلة الامداد

#### تحليل سردي للتقدم المحرز :

لقد تم احراز تقدم فيما يتعلق بالعمل مع ودعم نظراء الحكومة العراقية بما يتماشى مع أهداف القطاع ، وأنشأت وحدات الامن الغذائي في كل من المحافظات الثماني عشر في اطار وزارة التخطيط و التعاون الانمائي كما كان مقررا ، وهذه الوحدات مجهزة بنظام البطاقة التموينية الذي يرصد تأثير توزيع المواد الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي في كافة المحافظات العراقية. لم يتم بعد بناء قدرات موظفي وزارة التجارة العراقية لتعزيز نظام البطاقة التموينية ، حيث كانت الحكومة العراقية قد أعلنت في عام 2008 نيتها اصلاح نظام البطاقة التموينية. ونتيجة لذلك فان عملية بناء قدرات الموظفين (والمؤشرات لهذه العملية) سيتم دمجها ضمن خطة مساعدة فنية تقدم للحكومة العراقية لاصلاح نظام البطاقة التموينية .

ان برنامج الغذاء العالمي كان شريكا فاعلا في دعم الحكومة العراقية في تطوير خطة استجابة للطوارئ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، كما قام كل من برنامج الغذاء العالمي والمنظمة الدولية للهجرة بتقديم 544.2 طن متري من السلع الغذائية كمساعدة طارئة للسكان المتضررين خلال العمليات العسكرية في مدينة الصدر ومدينة البصرة . وكان من ضمن المستفيدين أشخاص ضعفاء/عرضة للادى ممن تأثروا بالعنف في مناطق اخرى من العراق .

المؤشرات المقترحة للنتائج	خط البداية	الهدف	الوضع كما في اذار 2009
* الحكومة العراقية قادرة على المشاركة في استراتيجية أوسع نطاقا للمساعدات الغذائية	لا خطة موضوعة	الخطط المتفق عليها موضوعة	مستمرة

* .....			
---------	--	--	--

### ج) التعديلات الموصى بإجرائها على الفريق القطري لمنظمات الامم المتحدة و/أو حصيلة القطاع (مع عرض الاسباب)

سوف تطور المؤشرات ذات العلاقة بالفريق القطري لمنظمات الامم المتحدة .

### د) الافتراضات الرئيسية ، المخاطر ، الفرص

خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم ايصال المساعدات الغذائية للمستفيدين المستهدفين في جميع المحافظات ال 18، وقد تحقق ذلك من خلال جهود اكثر من 60 موظف وكالة ميداني من ذوي الخبرة تم وضعهم بصورة استراتيجية في مختلف انحاء العراق. ان وجود آليات تنسيق طيبة مع السلطات المحلية شركاء لمتعاونين وناقلين لعب دورا أساسيا في نجاح العملية . لقد تم تطوير استراتيجية فريق حصيلة القطاع للامن الغذائي تحت افتراض امكانية الوصول لمحافظة العراق الثماني عشر لتوفير المساعدات الغذائية ، لكن رغم ذلك فقد كان انعدام الامن في العراق يمثل تهديدات مستمرة لعملية ايصال الاغذية المطلوبة في الوقت المناسب .

خلال فترة طويلة من عام 2008 تحسن الوضع الامني متيحا المزيد من فرص الوصول للمهجرين داخل البلاد والعائدين ضمن الرقعة الجغرافية للعراق مما سمح لشركاء القطاع بالتحول نحو التنفيذ المباشر للانشطة مستخدمين عددا اكبر من الموظفين في الميدان ، مما يوفر على المدى الطويل مقاربة تنفيذ ذات جدوى اقتصادية اكبر . وتعتقد منظمة الهجرة الدولية بان هذا التحول سيحسن تقديم الخدمات للفئات السكانية الاكثر ضعفا/عرضة للاذى ، اضافة لذلك فسوف يتم الاستمرار بتنفيذ بعض الانشطة من قبل المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية الشريكة .

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اتاح الحفاظ على المستودعات الموجودة في أماكن رئيسية عبر البلاد استجابة سريعة وفعالة لحالات الطوارئ كالانتفاضات المدنية والكوارث الطبيعية . في عام 2008 كان لدى منظمة الهجرة الدولية خمسة مستودعات في كل من الأنبار واربيل وبغداد وذي قار والقادسية تحوي عدة آلاف من المواد الغذائية وغير الغذائية . وهكذا كانت المنظمة الدولية للهجرة احدي أولى المنظمات التي تمكنت من الاستجابة للصراع بين ميليشيا جيش المهدي وقوات الامن العراقية في مدينة الصدر والبصرة في نيسان 2008 ، كما تمكنت من تقديم الاغاثة للاسر المسيحية المهجرة من مدينة الموصل الى مناطق من نينوى ودهوك وأربيل في تشرين الاول 2008 ، وكذلك لعوائل تشردت خلال قصف تركيا للمناطق الحدودية من كردستان في كانون الاول وكانون الثاني 2008 . ان تركيز القطاع وهو يتحول تدريجيا بعيدا عن توزيع المواد الغذائية ينحو اكثر نحو توزيع المواد غير الغذائية والاستعداد لتوزيع المواد الغذائية في اوقات الأزمات . لقد قامت منظمة الهجرة الدولية باغلاق مستودعاتها في الأنبار والقادسية كما ستغلق مستودعاتها في بغداد وذي قار في نهاية حزيران 2009 وتحتفظ بمخزون طوارئ صغير من المواد غير الغذائية في اربيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم .

في عام 2008 تمت عملية رصد للمهجرين داخل البلاد في كل انحاء العراق وتم التركيز على تحديد تجمعاتهم و توضيح مفصل لاحتياجاتهم في كافة القطاعات بما فيها احتياجاتهم الغذائية . في 2009 سيجول شركاء القطاع تركيزهم على تحديد وخدمة العائدين العراقيين وعلى المجتمعات الضعيفة التي استضافتهم والتي لا تحصل على حصص غذائية من خلال النظام البطاقة التموينية وستقيم كل المجموعات المستفيدة بمعايير منظمة الهجرة الدولية للاسر الضعيفة على أساس تقييم كل أسرة بصورة منفردة .

وبالتزامن مع الرصد والتقييم الذي قام به موظفو المنظمة الدولية للهجرة ستضطلع أيضا شركات خارجية ووكالات الامم المتحدة بمراقبة وتقييم المشروع ، الامر الذي سيوفر نظاما ذي مستويين للرصد والمراقبة وهو نظام اثبت

#### ه) البرامج المشتركة ، تقارب وتعاون الامم المتحدة

ان تنسيق المساعدة قد تيسر من خلال الاجتماعات الدورية لفريق حصيلة قطاع الامن الغذائي . ان استهداف المستفيدين يضمن وصول مختلف المنظمات لأعضاء في فريق حصيلة قطاع الامن الغذائي الى مجموعة متنوعة من الفئات الضعيفة لضمان عدم ازدواجية الجهود المبذولة . على سبيل المثال : يستهدف برنامج الغذاء العالمي (بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين) فقط المهجرين داخل البلاد من المسجلين على المساعدة الغذائية ، بينما تقوم منظمة الهجرة الدولية بتوفير الغذاء للمهجرين داخل البلاد من الذين لم يتم تسجيلهم بعد من قبل وزارة الهجرة والمهجرين. يدام التكامل مع المنظمات الاعضاء في قطاع الزراعة والصحة والتغذية عبر التنسيق المتين والروابط القوية .

لقد بدأت عملية الطوارئ الاقليمية لبرنامج الغذاء العالمي (EMOP 10717.0) في اذار 2008 بتفويض لتوفير حصص غذائية مجانية الى 750,000 شخص تقريبا في العراق ممن لا يتمتعون بالامن الغذائي لاضطرارهم لتترك محافظاتهم الاصلية بسبب الصراع المدني وبذلك لم يتمكنوا من الحصول على حصصهم المقررة في محافظاتهم الاصلية بموجب نظام البطاقة التموينية . يستفيد حوالي 362,000 شخصا من العراقيين اللاجئين الى سوريا بهذه الحصص المجانية أيضا . في العراق ، لا تحل EMOP محل البطاقة التموينية لكنها تعمل كاجراء مؤقت لسد الثغرات لغرض تلبية الاحتياجات العاجلة للمهجرين داخل البلاد قبل تمكنهم من الحصول على حصصهم النظامية المقررة وفق البطاقة التموينية في مكان تهجيرهم المؤقت . تمنح مخيمات المهجرين داخل البلاد او المهجرين الموجودين فيما يشبه مستوطنات النازحين الأولوية في الحصول على هذه المساعدة . ووفقا لتقارير الرصد والتقييم فان 510,000 من المستفيدين قد تمت مساعدتهم خلال دورات التوزيع الثلاث الماضية (كانون الأول 2008 و كانون الثاني 2009 وشباط 2009) ، حيث تلعب المساعدة الغذائية دورا حيويا في ضمان استهلاك غذائي واف وتنوع غذائي محسن.

ان برنامج الغذاء العالمي هو بمثابة مدير مهمة الامن الغذائي في اطار فريق قطاع الامن الغذائي والزراعة الذي انشأ من قبل فريق منظمات الامم المتحدة في العراق ، وهو عضو فاعل في فريق حصيلة القطاع للتربية والصحة وحماية المهجرين داخل البلد واللاجئين . وهناك تنسيق قوي مع منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة وعدد من المنظمات غير الحكومية الشريكة . لقد تمكن برنامج الغذاء العالمي وشركائه من التدخل وادارة توزيع الاغذية بنجاح بالتنسيق مع شركاء الحكومة العراقية في القطاعات الاخرى ، بما فيها وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة التجارة في كل من بغداد وكردستان العراق .

#### و) الدروس المستفادة

ان استهداف المستفيدين ومراقبة توزيع الاغذية هي عمليات ديناميكية تتطور من الناحية المثالية بصورة مسؤولة ووفقا لتغير للاحتياجات المتغيرة للحكومة ، على سبيل المثال : خطط فريق حصيلة قطاع الامن الغذائي لتدريب موظفي وزارة التجارة لتعزيز نظام البطاقة التموينية ، وفي وقت لاحق اعلنت الحكومة عن خطط لاصلاح نظام البطاقة التموينية . لقد كَيْف فريق حصيلة قطاع الغذاء استراتيجيته لدعم احتياجات وضع في حالة تطور . ان تقديم المساعدة التقنية الى الحكومة العراقية لاصلاح نظام البطاقة التموينية سندمج ضمن خطط العمل القطاع وخطط التدريب التي ستعدل لاستيعاب الاولويات .

تتضمن القضايا التي ظهرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي أثرت على أداء أعضاء القطاع الامور التالية :

1. ضعف قدرات الشركاء المنفذين

2. قضايا اعتماد الشهادة الصحية على المستوى الفدرالي ومستوى الحكومة تؤدي الى تأخير في عمليات الشحن .

3. عملية اختيار المستفيدين بالتعاون مع السلطات المحلية ذات الصلة ووضع قوائم للمستفيدين المؤهلين كانت تستغرق وقتا طويلا للغاية في بعض المحافظات وخصوصا في بغداد و الموصل .

4. الحاجة لا تزال قائمة إلى تعزيز الحوار بين وزارة الهجرة والمهجرين ودائرة المهجرين والمهاجرين في كردستان و/أو الوزارات المعنية في العراق لضمان التنفيذ السلس للمشروع .

5. بالامكان تبسيط التقارير المقدمة أكثر مما هي الآن .

6. ينبغي لقطاع الاغذية النظر في تطوير معيار لسلة المواد الغذائية والتوصية بها الى الشركاء الذين يتولون غالبا توزيع السلال الغذائية. ان اتساق التسليم من شأنه أن يكفل مزيدا من الارتياح لدى المستفيدين ، وربما تجنب صعوبات مرحلة ما بعد التوزيع . القطاعات الأخرى كقطاع الماء والمجاري سبق أن أوصى بعدة صحة قياسية وفريق حصيلة قطاع المأوى لديه رزمة موحدة للمواد غير الغذائية للاسر .